المرفق

الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار: استعراض منتصف المدة والمتابعة وأولويات العمل، المعقودة في كانوان، سانت فنسنت وجزر غرينادين، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥

المحتويات

الصفحة

أولا – المقدمة ٣٤

ثانيا – تنظيم الحلقة الدراسية ٣٥

ثالثا – تسيير أعمال الحلقة الدراسية ٣٨

ألف – وقائع الحلقة الدراسية ٣٨

بـاء – موجز البيانات والمناقشات ٣٨

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات ٤٨

التذييلات

الأول – قائمة المشاركين ٥٦

الثاني – بيان الأونورابل مايكل براون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة والتبادل التجاري لسانت فنسنت وجزر غرينادين ٥٩

الثالث – بيان جوليان روبرت هانتي، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، رئيس اللجنة الخاصة ٦١

الرابع – رسالة من الأمين العام ٦٥

الخامس – بيان مقرر اللجنة الخاصة ٦٦

السادس – قرار بشأن الإعراب عن التقدير لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعبها ٧٠

أولا – المقدمة

١ – اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين القرار ٥٥/١٤٦ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أعلنت فيه الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتنفيذ خطة العمل الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (A/46/634/Rev.1 و Corr.1)، والمستكملة حسب الاقتضاء، لتصبح خطة عمل العقد الدولي الثاني. ويتضمن تقرير الأمين العام عن العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61) خطة عمل مستكملة.

٢ – ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/١٣٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على تقرير اللجنة الخاصة الذي دعا، في جملة أمور، إلى قيام اللجنة الخاصة بتنظيم حلقة دراسية في منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٥.

٣ – ويتمثل الغرض من الحلقة الدراسية، كما ورد في المبادئ التوجيهية والنظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2005/1)، في إجراء استعراض لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، من أجل تحديد الأولويات في مجال المتابعة وتكثيف العمل فيما تبقي من سنوات العقد. وستقوم الحلقة الدراسية أيضا بتقييم الوضع في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تطورها الدستوري نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير، بهدف وضع برنامج عمل بناء يهدف لإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، وذلك بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وستحدد الحلقة الدراسية أيضا المجالات حيث يمكن لمنظومة الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ككل أن يعززا بها برامج المساعدة لتلك الأقاليم ضمن إطار متكامل يكفل التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة للأقاليم المعنية.

٤ – وساعدت المواضيع المتناولة في الحلقة الدراسية اللجنة الخاصة على إجراء تقييم واقعي لحالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعطت الحلقة الدراسية الأولوية إلى فئة عريضة من آراء شعوب تلك الأقاليم. كما عملت الحلقة الدراسية على كفالة مشاركة المنظمات والمؤسسات الناشطة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم.

٥ – وشكلت مساهمات المشاركين أساسا لاستنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية التي ستدرسها اللجنة الخاصة دراسة متأنية بهدف تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة تتعلق بتحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

ثانيا – تنظيم الحلقة الدراسية

٦ – عقدت الحلقة الدراسية في كانوان، سانت فنسنت وجزر غرينادين، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٧ – وعُقدت ست جلسات خلال الحلقة الدراسية شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة والمنظمات غير الحكومية والإقليمية وغيرها من المنظمات والخبراء. وترد قائمة المشاركين في التذييل الأول. وقد نظمت الحلقة الدراسية للتشجيع على تبادل للآراء حر وصريح.

٨ – وسيَّر أعمال الحلقة الدراسية جوليان روبرت هانتي، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة، بمشاركة أعضاء اللجنة الخاصة التالين: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وتونس ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين (البلد المضيف) وسانت لوسيا والصين وكوبا والكونغو. وشاركت فرنسا باعتبارها دولة قائمة بالإدارة في الحلقة الدراسية بصفة مراقب. وشارك كذلك كل من الأرجنتين وأسبانيا والجزائر والمغرب.

٩ – وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، عُين أعضاء اللجنة الخاصة التالية أسماؤهم نوابا لرئيس الحلقة الدراسية: كريسبين غريغوار (دومينيكا)، وبرهانيمسكيل أبيي (إثيوبيا)، وألبرت سيتنيكوف (الاتحاد الروسي). وعُيِّن أورلاندو ريكهو غوال (كوبا) مقررا للحلقة الدراسية ورئيسا لفريق الصياغة الذي شُكِّل من ممثلي جميع أعضاء اللجنة الخاصة المشاركين في الحلقة الدراسية: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وتونس ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا والصين وكوبا والكونغو.

١٠ – وكان جدول أعمال الحلقة الدراسية كما يلي:

١ – وضع استراتيجيات للإكمال الناجح للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار:

(أ) إجراء تقييم منتصف المدة للوقوف على مستوى تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار؛

(ب) تقييم التقدم الذي أحرزه كل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة:

'١' من جانب ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

'٢' من جانب الدول القائمة بالإدارة؛

(ج) إنهاء الاستعمار وخيارات الوضع السياسي، بما فيها الاستقلال، أو الاندماج، أو الارتباط الحر فيما يتعلق بأقاليم منطقة البحر الكاريبي وبرمودا غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

'١' نظرة عامة مع توضيح الآثار المترتبة علي كل خيار؛

'٢' منظور الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

'٣' منظور الدول القائمة بالإدارة؛

(د) مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبرامج المساعدة الخاصة بها وأنشطتها.

٢ - اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية لتعجيل تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار خلال السنوات المتبقية من العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار:

(أ) إجراءات من قبل الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

'١' وضع خطط عمل، على أساس كل حالة على حدة، لإكمال إنهاء الاستعمار في الأقاليم المتبقية، وذلك بالتعاون مع اللجنة الخاصة؛

'٢' ضمان استعداد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارتها لاتخاذ خيار مستنير فيما يتعلق بالوضع الدستوري من أجل إتمام عملية إنهاء الاستعمار، وذلك بالتعاون مع اللجنة الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة ككل؛

'٣' اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتقدم السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي في الأقاليم؛

'٤' تيسير مشاركة الأقاليم في الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وبرامج المساعدة الخاصة بها وأنشطتها؛

'٥' ضمان امتلاك الأقاليم لمواردها الطبيعية عملا بقرارات الجمعية العامة، وحماية البيئة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ب) إجراءات من قبل اللجنة الخاصة:

'١' توطيد الحوار مع الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهدف وضع خطط عمل، على أساس كل حالة على حدة، لإكمال عملية إنهاء الاستعمار في فرادى الأقاليم؛

'٢' وضع برنامج للتنسيق مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية لفحص واستعراض الأحوال في كل إقليم بغرض اتخاذ التدابير المناسبة لتسريع عجلة التقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم؛

(ج) إجراءات من قبل منظومة الأمم المتحدة:

'١' تشجيع مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المؤسسات والمشاريع والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ضمن نطاق المواثيق الخاصة بكل منها؛

'٢' تكثيف نشر المعلومات عن وضع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وقضايا إنهاء الاستعمار عن طريق موقع الأمم المتحدة على الإنترنت، وإذاعاتها، ومنشوراتها، ومعارض الصور الفوتوغرافية التي تنظمها، وتغطية نشاطات اللجنة الخاصة؛

'٣' اتخاذ تدابير لتشجيع تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار؛

'٤' وضع برامج للتوعية السياسية، بالتشاور مع الأقاليم ومع الدول القائمة بالإدارة، لتعزيز الوعي بين السكان بشأن خيارات الوضع السياسي المشروعة المتاحة لهم على صعيد ممارسة حقهم في تقرير المصير، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

ثالثا – تسيير أعمال الحلقة الدراسية

ألف – وقائع الحلقة الدراسية

١١ – افتتح جوليان روبرت هانتي (سانت لوسيا) في ١٧ أيار/مايو أعمال الحلقة الدراسية بصفته رئيسا لها.

١٢ – وألقى الأونورابل مايكل براون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة والتبادل التجاري لسانت فنسنت وجزر غرينادين، كلمة أمام المشاركين في الحلقة الدراسية. ويرد البيان الذي أدلى به في التذييل الثاني.

١٣ – وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس اللجنة الخاصة ببيان افتتاحي (انظر التذييل الثالث).

١٤ – وفي الجلسة نفسها، تلت ماريا مالدانادو، رئيسة وحدة إنهاء الاستعمار، إدارة الشؤون السياسية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، رسالة من الأمين العام (انظر التذييل الرابع).

١٥ – وفي نفس الجلسة، قرر أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون في الحلقة الدراسية، بناء على اقتراح من الرئيس، إرفاق البيان الذي أدلى به مقرر اللجنة بهذا التقرير (انظر التذييل الخامس).

١٦ – وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢٠ أيار/مايو أدلى الرئيس ببيان اختتامي.

١٧ – وفي الجلسة نفسها، اعتمد المشاركون بدون تصويت قرارا يعرب عن التقدير لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعبها (انظر التذييل السادس).

باء – موجز البيانات والمناقشات

الدول الأعضاء

١٨ – ذكر ممثل الجزائر أن الجمعية العامة دعت مرارا منذ عام ١٩٦٥إلى إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، مؤكدة في الوقت نفسه حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. وقد أعرب الشعب الصحراوي عن ثقته بالأمم المتحدة بقبوله تنظيم الاستفتاء وخطة التسوية. وقد قبل المغرب أيضا الخطة، غير أنه حال دون تنظيم استفتاء تقرير المصير. ودعا مجلس الأمن الطرفين – المغرب وجبهة البوليساريو – إلى العمل باستمرار على تجاوز المشاكل التي تعترض تنفيذ خطة التسوية واستكشاف حلول أخرى من أجل إيجاد حل لاختلافاتهما. وفي عام ٢٠٠٣، قدم المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد بيكر، استجابة لطلب من مجلس الأمن بإيجاد حل لهذه القضية، خطة للتسوية لتقرير مصير الشعب الصحراوي تتيح لشعب الإقليم، بمن فيهم السكان المغاربة، بعد أربع سنوات من الإدارة

الصحراوية في ظل السيادة المغربية، خيار الاستقلال أو الاندماج أو استمرار الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية. وقد حظيت الخطة بدعم مجلس الأمن والجمعية العامة. وقبلت جبهة البوليساريو الخطة على الرغم من قلقها بشأن مصير خطة التسوية، غير أن المغرب رفضها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين ومجلس الأمن يدعو باستمرار، في معرض الإشارة إلى خطة بيكر، إلى حل يقبله الطرفان يتيح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

١٩ - وقال ممثل الأرجنتين إن إنهاء الاستعمار وحق تقرير المصير أمران غير مترادفين. ذلك أن تقرير المصير ينبغي ألا يتاح عند القيام بأي محاولة ترمي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية وبالسلامة الإقليمية لبلد ما إخلالا جزئيا أو كاملا. وأشار، مستشهدا بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، إلى أن حق تقرير المصير فيما يتعلق بمسألة مالفيناس (جزر فوكلاند) قد استبعد لتعذر تمييز سكان الإقليم عن الدولة القائمة بالاحتلال، لأنهم ينحدرون من السكان الذين عملت المملكة المتحدة على توطينهم هنالك بشكل غير قانوني. وقد أدركت اللجنة الخاصة والجمعية العامة هذه الحالة في القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) الذي أقرت فيه بوجود نزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على مالفيناس (جزر فوكلاند)، ودعت فيه كلتا الحكومتين إلى التفاوض بشأن تسوية سلمية للنزاع، مع مراعاة مقاصد الميثاق وأحكام القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ومصالح سكان الجزر. وقال ممثل الأرجنتين إنه ينبغي للجنة الخاصة أن تواصل تشجيع استئناف المفاوضات بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل تسوية المسألة وفقا للقرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخرا.

٢٠ - وصرح ممثل الكونغو أن نشر المعلومات في صفوف شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن حقوقها في تقرير مصيرها جزء بالغ الأهمية من عملية إنهاء الاستعمار. ذلك أنه لا يتسنى القيام بالاختيار الصائب وتفادي ''الاستغلال'' سوى للشعوب التي هي على بينة من الأمور. وينبغي للجنة الخاصة أن تواصل توجيه الانتباه إلى المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة، وحثها على إقامة حوار بناء من أجل تنفيذ ولاية الجمعية العامة. وتعتبر مشاركة الدول القائمة بالإدارة مشاركة نشطة والتزامها أمران بالغا الأهمية على صعيد هذه العملية. وينبغي للجنة الخاصة أن تستعرض بشكل دائم سنويا تنفيذ التوصيات المحددة الصادرة بشأن إنهاء الاستعمار وأن تضع في الاعتبار الاحتياجات المحددة التي عبَّر عنها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال الحلقة الدراسية.

٢١ - وأبرز ممثل المغرب الوضع الفريد الذي كان للمغرب في تاريخ الاستعمار وفي عملية إنهاء الاستعمار نظرا لخضوعه لاستعمار ثلاثي. وقد شارك المغرب بحسن نية في تنفيذ خطة

التسوية المقترحة في عام ١٩٩١. غير أن تنفيذها أُحبط بفعل العقبات التي جعلت الأمين العام ومبعوثه الشخصي يخلصان إلى أن خطة التسوية غير قابلة للتطبيق ويوصيان بالسعي إلى إيجاد تسوية سياسية متفق عليها. وكان المبعوث الشخصي، السيد بيكر، قد اقترح هذه التسوية السياسية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في خطته الأولى المعنونة ''مشروع الاتفاق الإطاري''. وقبل المغرب الدخول في المفاوضات على أساس مشروع الاتفاق الإطاري هذا مع توخي ما يلزم من مرونة، وذلك من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي تسوية نهائية، فيما رفضت الأطراف الأخرى هذا الاقتراح. وحيث أنه تبين لمجلس الأمن استحالة الحسم في الخيارات المختلفة الموضوعة أمامه في ذلك الحين، قدم السيد بيكر إلى الأطراف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ودون إجراء مشاورات مسبقة، خطة السلام التي اقترحها وحاول فيها التوفيق بين نهجين غير قابلين للتوفيق، وهما خطة التسوية التي ثبت فشلها وعدم قابليتها للتطبيق ومشروع الاتفاق الإطاري. ويتمثل مفهوم المغرب للتسوية السياسية في جعل الأطراف تتفق من خلال الحوار والتفاوض على حل سياسي متفاوض بشأنه ومقبول للطرفين على أساس اقتراح حكم ذاتي في إطار احترام السيادة وتمشيا مع الاعتراف بحق تقرير المصير باعتباره الوسيلة المفضلة لممارسة الحقوق الفردية والجماعية، مما من شأنه أن يتيح تجاوز المأزق الراهن وإحراز التقدم نحو تسوية سياسية عادلة ودائمة ومقبولة لدى الطرفين، ولا سيما في ظل التطورات الواعدة الأخيرة التي طرأت في المنطقة المغاربية.

ممثلو الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٢٢ - صرح ممثل ساموا الأمريكية أن موقف شعب ساموا الأمريكية ظل متسقا مع رغبته في الإبقاء على وضعه السياسي مع الولايات المتحدة على حاله. فالإقليم يتمتع بالاستقلال في إطار نظام فيدرالي لولايات وأقاليم تتمتع بالحكم الذاتي. وقد أحرزت ساموا الأمريكية تقدما في مسألة الحكم الذاتي وهي حاليا في صدد الدعوة إلى مراجعة دستورية في عام ٢٠٠٥. وقبل إجراء هذا المؤتمر الدستوري، ينبغي توضيح مسألتين اثنتين. تتمثل أولاهما في تعريف اللجنة الخاصة تعريفا واضحا لمفهوم تقرير المصير، مختلفا عما تفعله ساموا الأمريكية حاليا، وثانيهما في تحديد عملية مفصلة لما ترى اللجنة الخاصة أن ساموا الأمريكية في حاجة إلى أن تقوم به من إجراءات من أجل تحقيق حكم ذاتي مختلف عن تصورها له حاليا.

٢٣ - ولاحظ ممثل جزر فرجن البريطانية أن هذه الجزر تتبع نظاما مختلطا في مجلسها التشريعي. فهو يتألف من ١٣ عضوا، منهم ٤ ينتخبون انتخابا عاما أو على صعيد الإقليم

ككل، ومن ٩ ممثلين للمناطق أو للناخبين. وقد حقق الإقليم فائضا في ميزانيته طوال بضع السنوات الماضية. ولا يتلقى أي مساعدة من المملكة المتحدة في هذا الصدد. وقد جاء في الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ ''الشراكة من أجل التقدم'' أن المملكة المتحدة ترغب في أن تتمتع الأقاليم بحرية تدبير شؤونها إلى أقصى حد ممكن. وأضاف الممثل أن تقدما حقيقيا أحرز من خلال إنشاء لجنة المراجعة الدستورية في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتتألف هذه اللجنة من ٩ أعضاء لهم خلفيات متنوعة أسندت إليهم ٧ صلاحيات محددة وصلاحية عامة بمراجعة الدستور ككل. وقد قدمت اللجنة تقريرها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وستتم مناقشته قريبا في المجلس التشريعي.

٢٤ - وطلب ممثل سانت هيلانة إلى اللجنة الخاصة أن تتناول، باسم شعب سانت هيلانة، مع الحكومة البريطانية الاهتمامات التالية: ضرورة عدم تمويل الهيكل الأساسي اللازم لدعم مشروع المطار في إطار البرنامج السنوي لمساعدة سانت هيلانة. فإذا كان من شأن الربط الجوي أن يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة، فمن الحكمة أن يتواصل في إطار البرنامج الذي طال انتظاره لتجديد واستكمال الخدمات الأساسية المتاحة حتى يتسنى بقاؤها على نحو فعال من حيث التكلفة. وقال إنه يتعين معالجة سياسة إدارة التنمية الدولية المتمثلة في استرداد التكاليف كاملة وزيادة التعريفة قبل منح الموافقة على المشروع، وذلك بقصد تشجيع السكان على البقاء في الجزيرة وتشجيع الآخرين على العودة إليها. ولاحظ ممثل الإقليم أيضا أن الحق في الجنسية ينبغي إدراجه مبدئيا في الدستور الجديد كما تنص على ذلك المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ذلك أن سكان سانت هيلانة ظلوا دون جنسية حينما حرموا من الجنسية البريطانية التي لم تمنح لهم من جديد إلا في عام ٢٠٠٢، وهم لا يرغبون في أن يتكرر ذلك. وأشار كذلك إلى أن وضع سانت هيلانة ينبغي ألا يدرج في دستورها الجديد باعتبار أنه ليس حقا من حقوق الإنسان، وليس بالتالي قابلا للتطبيق. وأضاف أن سكان سانت هيلانة لا يرغبون في حماية من هذا النوع. وقال إن التشريع المحلي ينص على وضع سانت هيلانة. ومن شأن إدراج هذا الوضع في الدستور أن يؤثر سلبا على هذا التشريع وأن ينشئ وضعا غير مرض مستقبلا في سانت هيلانة.

٢٥ - وقال ممثل جزر تركس وكايكوس إن هذه الجزر أراض تابعة لأراضي ما وراء البحار البريطانية. والحكومة التي يمثلها لا تشعر بالارتياح من نوع العلاقة أو الترتيب الدستوري. وقد تولت شؤون الإدارة على أساس ولاية التغيير الاقتصادي والسياسي. وقد قدمت اللجنة الدستورية تقريرها منذ أزيد من سنتين، ورغم أنها عقدت اجتماعين مع مسؤولي المملكة المتحدة بشأن هذا الموضوع، إلا أنه يبدو حاليا أن المحادثات قد وصلت إلى طريق مسدود. وفضلا عن ذلك، لم تلمس هذه الحكومة خلال المحادثات التي أجريت إرادة

أو جهودا حقيقية من أجل التفاوض بحسن نية بشأن ترتيب دستوري جديد يعكس تطلع شعب تركس وكايكوس الذي أعرب عنه في انتخابات عام ٢٠٠٢ وفي توصيات اللجنة الدستورية. ولهذا، دعا رئيس الوزراء اللجنة الخاصة إلى استخدام نفوذها من أجل تشجيع حكومة المملكة المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها تجاه الأقاليم التابعة لها التي تتطلع إلى إنهاء الاستعمار فيها، وعلى مساعدتها على تحقيق ذلك، وألا تطلب منها، كما فعلت في السابق، أن تقبل الوضع الراهن أو تنتقل مباشرة إلى مرحلة الاستقلال دون أن تعرض عليها إجراءات أمان انتقالية. وكان ذلك انتهاكا مباشرا لحقوق الإنسان لشعب تركس وكايكوس ولكرامته. وتمثلت إجراءات الأمان الانتقالية التي كان يسعى إليها شعب تركس وكايكوس في إتاحة فترة معقولة من الحكم الذاتي الداخلي الكامل، أي فترة كافية للقيام بجملة أمور منها إنشاء المؤسسات اللازمة لضمان حماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية واستقلال القضاء وحسن الإدارة في الدولة الجديدة.

٢٦ - وأشار ممثل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أن مشاركة هذا الإقليم في المؤسسات الدولية يعد أمرا مهما بالنسبة لبناء القدرات تحضيرا للحصول على المزيد من الحكم الذاتي. وقدم عرضا لبرنامج مساهمة الحكومة في مداولات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار التي تعود إلى عام ١٩٧٥، وفي تقديم البيانات سنويا إلى اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة منذ عقد الثمانينات. وتطرق إلى دور جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة باعتبارها عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة وفي جهازها الفرعي المتمثل في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التي تولى الإقليم رئاستها في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ وكذلك في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقدم عرضا عن المشاركة التاريخية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وعدد من الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصفة مراقبين في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة المعقودة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من قمة الأرض في عام ١٩٩٢، وفي الاجتماع الدولي لعام ٢٠٠٥ المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة المعقود مؤخرا، وفي دورات استثنائية معينة من دورات الجمعية العامة. وأعرب عن القلق لعدم البت في الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ذي الصلة الذي يدعو إلى مشاركة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في برنامج المحفوظات لمنظمة اليونسكو، ودعا إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٧ - وصرح ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) أن إنهاء استعمار الصحراء الغربية لم يتحقق على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي

خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة. فقد رفض المغرب الذي اجتاح الإقليم في عام ١٩٧٥ في إطار الاتفاقات غير القانونية التي أبرمها مع أسبانيا، الدولة المستعمرة سابقا، مواصلة تنفيذ خطة التسوية التي أقرها مجلس الأمن في ١٩٩٠-١٩٩١، ورفض خطة السلام الأخيرة التي وضعها المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، جيمس بيكر، والتي حظيت بدعم قوي من المجلس كما جاء في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣). وقد شكلت عرقلة المغرب للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحديا كبيرا لمصداقية الأمم المتحدة، ولا سيما لمصداقية اللجنة الخاصة التي ينبغي لها على حد قول الممثل أن تقوم، في إطار ولايتها، بإعادة تأكيد اهتمامها بالقضية وبمسؤولياتها إزاءها. ويجب تسوية النزاع، باعتباره مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار، على أساس حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويشكل المأزق الحالي إنكارا لهذا الحق الأساسي ويعرض الاستقرار والأمن الإقليميين للخطر. وتعتقد جبهة البوليساريو أنه ينبغي للجنة أن توفد بعثة إلى الإقليم. ذلك أن تقييما جديدا للحالة من شأنه أن يعطي زخما جديدا لعملية إنهاء الاستعمار ويحيي في آن واحد في الشعب الصحراوي آمالا جديدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٨ - أوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج يعمل باستمرار على صعيد المؤسسة ككل ومن خلال مكاتبه الميدانية على دعم ولاية وقرارات الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار، عن طريق توفير المساعدة التقنية والخبرة. وفيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، تلقت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في هذه المنطقة الدعم من أجل تنفيذ السياسات على الصعيد القطري وعمليات توعية الجمهور. وفي وقت سابق من السنة الجارية، اقترحت مكاتب البرنامج الإنمائي في منطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم لبرنامج إقليمي لشؤون الحكم يسعى إلى توطيد وتعزيز تقاليد الإدارة السديدة في المنطقة. وسيدعم مكتب البرنامج الإنمائي في بربادوس استراتيجيات البرمجة من أجل تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة وتشجيع المجتمع المدني وجميع فئات السكان على المشاركة، بوضع برنامج للحوار الديمقراطي يقوم على الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين من أجل دعم الإصلاحات في مجال شؤون الحكم في بربادوس وفي دول منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

ممثلو المنظمات الإقليمية

٢٩ - أفاد ممثل الاتحاد الأفريقي بأن الاتحاد يؤيد تأييدا كاملا إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وممارسة سكان الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي حق تقرير المصير والاستقلال. كما يؤيد خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على

الاستعمار التي تهدف إلى الدفع بعملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم. وأكد أن الاتحاد نظر في مسألة الصحراء الغربية ومسألة تقرير مصيرها. وشدد الاتحاد على الأهمية التي تكتسيها الدبلوماسية والمفاوضات في حل الصراعات. ولاحظ، في ختام بيانه، أنه من الضروري بذل جهود من أجل إعادة استعراض المعوقات التي تعوق تنفيذ خطة السلام بشأن الصحراء الغربية.

٣٠ - وشكرت ممثلة منظمة الدول الأمريكية اللجنة الخاصة على دعوتها للمشاركة في المنتدى. ولاحظت أن المنظمة لها تاريخ طويل في تأييد وتشجيع الديمقراطية، مشيرة إلى أن ميثاقها، الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٤٨، يعتبر تعزيز وترسيخ الديمقراطية التمثيلية أحد مبادئها الأساسية. ولفتت انتباه اللجنة إلى الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي يروج للديمقراطية التمثيلية باعتبارها شرطا لا بد منه لتنمية شعوب الأمريكتين تنمية كاملة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد، أشادت بالميثاق باعتباره صكا يلزم أن يطلع عليه من يتغون تشجيع الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، وتعزيزها، وصونها. وأشارت إلى ما اقترحه رئيس اللجنة من أن تنظر المنظمة في التضاد القائم بين الاستعمار والمبادئ المعتنقة في الميثاق الديمقراطي، وتعهدت بأن تبلغ هذا الأمر إلى رؤسائها.

الخبراء

٣١ - قدم الخبراء ورقات تناولت قضايا ومسائل اقترحتها اللجنة الخاصة:

(أ) أفاد خبير من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أنه قد استعرض، لدى تقييمه لمستوى تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية والقرارات المتخذة خلال العقد الأول قياسا إلى توصيات وقرارات العقد الدولي الثاني في منتصف المدة. وأوجز المواضيع المتكررة التي انبثقت عن التوصيات والقرارات في مجالات من قبيل التثقيف السياسي، والحكم الذاتي، والخيارات السياسية المشروعة، ودور الأمم المتحدة في عملية تقرير المصير، وبُعد حقوق الإنسان لتقرير المصير. وأشار أيضا إلى مواضيع ملكية الأقاليم للموارد الطبيعية، ومشاركتها في برامج الأمم المتحدة، ودور البعثات الزائرة، والحاجة إلى زيادة نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار، وعدم تنفيذ قرارات إنهاء الاستعمار بما في ذلك مقتضيات البحث التي وردت في خطة عمل العقد الدولي. وخلص إلى أن الأمم المتحدة ينبغي أن يكون هدفها هو تحقيق الحكم الذاتي التام وليس مجرد اعتماد قرارات لذلك الغرض، وأنها قد تعجز عن مقاومة ضغط الجمود ما لم يصبح تنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار هو الأولوية؛

(ب) وقال خبير من برمودا إن خيار الاستقلال ما زال هو الخيار الأساسي أمام شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لنيل تقرير المصير. وتعد الانتخابات والاستفتاءات أيضا وسيلتين مشروعتين لإبداء إرادة الشعوب على الرغم من أن استفتاء أعطى ضمانات أوفر للحزب الحاكم. وليس الاندماج خيارا تعتنقه الدول القائمة بالإدارة لكن إجراءات الاتحاد الأوروبي، من خلال دستوره، تعكس تحركا مشؤوما في ذلك الاتجاه دونما إسهام من الأقاليم الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة؛

(ج) وقال خبير من مونتسيرات إن تعريف التقدم السياسي هو تقليل النقص في مجال الحكم الذاتي المتأصل في العلاقة الاستعمارية. ولبلوغ هذا الهدف، يجب أن تكون ''الصلاحيات المقصورة'' على حكام الأقاليم قابلة للتفاوض. لكن وزارة خارجية المملكة المتحدة تعترض بقوة على هذا الأمر في حين يبدي رؤساء وزراء الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي بالإجماع رغبتهم في تخويل صلاحيات دنيا لحكام الأقاليم. وقد يؤدي تزايد الإحباط نتيجة هذا الوضع إلى حفز التحرك وتسريع الخطى نحو تحقيق الحكم الذاتي التام. وفي الوقت ذاته، يستمر الاعتقاد بوجود علاقة بين البحبوحة التي تعيش فيها الأقاليم ومركزها الدستوري. وثمة حاجة إلى مزيد من التثقيف السياسي لتقويض عقلية وثقافة التبعية؛

(د) وأشارت خبيرة من أنغيلا إلى أن الورقة التي عرضتها للمناقشة بشأن موضوع نشر المعلومات حول إنهاء الاستعمار ووضع برامج التثقيف السياسي تؤكد أهمية الحلقة الدراسية البارزة المعقودة في أنغيلا التي أذكت مستوى لا سابق له من الوعي بخيارات تقرير المصير (الارتباط الحر، والاندماج، والاستقلال) وأفرزت درجة لم يسبق لها مثيل من النقاش بشأنها. ودعت الورقة التي عرضتها إلى ''كشف النقاب'' عن المصطلحات المستخدمة لتحديد الواقع الاستعماري، مشيرة إلى أن استخدام مصطلحي ''الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار'' و ''الدولة القائمة بالإدارة'' بدلا من مصطلحي ''المستعمرات'' و ''الدولة المستعمرة'' يوهم بأن ثمة شراكة ومساواة. وأكدت الورقة أن عملية التثقيف يجب أن تؤكد أن ''تقرير المصير والحكم الذاتي'' يعتبران حقين من حقوق الشعوب الأساسية وأن ''انعدام الحكم الذاتي'' يعني جحد هذا الحق الأساسي وانتهاكه. ودعت الورقة كذلك اللجنة الخاصة، فضلا عن القادة السياسيين وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى طلب التبريرات من الدولة القائمة بالإدارة لعدم مراعاتها خياري الارتباط الحر والاندماج (اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة) ولفشلها في تهيئة الأقاليم لتقرير مصيرها.

المنظمات غير الحكومية

٣٢ - وأشارت ممثلة للجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي في أنغيلا إلى أن العديد من أبناء شعب أنغيلا يعتقدون أن وزارة الخارجية والكمنولث سبق لها أن أعدت دستورا خاصا لأنغيلا، رغم أنها تأمل في ألا يكون الأمر كذلك. وقد توقفت العملية الدستورية في أنغيلا لكن الشعب يأمل في أن تمضي قدما قريبا جدا بنشاط متجدد. ويناشد شعب أنغيلا الأمم المتحدة مساعدته ودعم رؤيته المتجسدة في الكف عن فرض الأحكام الدستورية على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٣ - وأفاد ممثل للجنة استقلال برمودا بأن اللجنة هيئة شكلها رئيس وزراء برمودا، الأونرابل ألكس سكوت (J.P.M.P)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومثل أعضاء اللجنة شريحة واسعة من المجتمع. وكلفت اللجنة بإثارة نقاش كامل بشأن الموضوع، وتثقيف شعب برمودا بشأن الاستقلال، وجمع معلومات وتقديم تقريرها إلى الحكومة بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد زارت اللجنة طائفة واسعة من البلدان، وتشاورت مع خبراء، واجتمعت بممثلي وزارة الخارجية والكمنولث للمملكة المتحدة. وأوضحت وزارة الخارجية والكمنولث للجنة أن الخيارين الوحيدين المتاحين لبرمودا، التي تحظى بحكم طبيعتها بدستور متقدم نسبيا وحكومة ورئيس وزراء، هما الاستقلال التام أو بقاء الوضع الراهن. ومن المرجح أن يقدم رئيس الوزراء تقرير اللجنة إلى البرلمان مما سيثير مزيدا من النقاش على الصعيد الوطني. ومن المرجح أيضا أن يعقب هذا النقاش قرار بشأن ما إذا كان خيار الاستقلال سيطرح على الشعب.

٣٤ - وقال ممثل للفريق العامل الدستوري للمنظمات غير الحكومية بجزر كايمان إنه يتحدث باسم المنظمات غير الحكومية بجزر كايمان التي تشارك في استعراض الدستور. ومن بين هذه المنظمات: غرفة تجارة جزر كايمان، ورابطة وزراء كايمان، وحركة الشعب من أجل الاستفتاء، وهيئة المواطنين المهتمين، والمنتدى. وأعرب باستور إيبانكس، الذي يرأس فريق المنظمات غير الحكومية، عن خيبة أمله لعدم إحراز اللجنة الخاصة أي تقدم في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إدخال برامج ممولة من الأمم المتحدة لتثقيف الشعب بشأن خيارات تقرير المصير تحقيقا للوعد المقطوع خلال الحلقة الدراسية التاريخية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في أنغيلا في عام ٢٠٠٣.

٣٥ - وأكد ممثل لنقابة المحامين في بورتو ريكو أن الإقليم كان ولا يزال مستعمرة تابعة للولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٨. ولم يغير إقرار دستور بورتو ريكو في عام ١٩٥٢ طبيعة علاقته السياسية الاستعمارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان شعب بورتو ريكو

حاول محاولات عدة منها عرض مقترحات على كونغرس ورئيس الولايات المتحدة تتعلق بتنظيم استفتاءات بل واتخاذ إجراءات قانونية، دون جدوى. وبدا أن حكومة الولايات المتحدة ليست لها مصلحة في تناول الوضع الاستعماري لبورتو ريكو. ولأول مرة على مدى سنوات عديدة، شهدت بورتو ريكو توافقا عاما في الآراء بشأن عدم مقبولية الوضع السياسي الراهن. وكان موضوع النقاش الوحيد هو تحديد السبيل الأنجع والأفضل لإنهاء الاستعمار. واقترحت هيئته الجمعية الدستورية المعنية بالمركز باعتبارها الآلية الحقيقية الوحيدة لتقرير المصير. وتبنى هذا المقترح اثنان من الأحزاب السياسية الثلاثة. وفي الوقت الراهن، ليس هناك رد جاد من حكومة الولايات المتحدة. واقترح ممثل نقابة المحامين في بورتو ريكو أن توصي اللجنة الجمعية العامة بإعادة تسجيل بورتو ريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن أمله في أن تروج اللجنة الخاصة لعملية تثقيفية في بورتو ريكو تتناول كافة جوانب إنهاء الاستعمار مع التشديد على آليات من قبيل الجمعية الدستورية المعنية بالمركز. واقترح أيضا أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى بورتو ريكو في إطار العملية التثقيفية.

٣٦ - وأفاد ممثل من الحركة المتحدة من أجل مونتسيرات حرة بأن الدولة القائمة بالإدارة استخدمت سلطاتها ونفوذها ومالها لكي يظل إقليم مونتسيرات في حالة تبعية استعمارية. وأضاف أن الدولة القائمة بالإدارة استغلت النشاط البركاني في مونتسيرات لكي تدفع ببرنامجها الرامي إلى إبقاء إقليم مونتسيرات خاضعا لها وإحباط آمال الشعب وتطلعه إلى انفلات الإقليم من ربقة الاستعمار. وطلبت مونتسيرات إعادة النظر في خيار الدولة المرتبطة. وأشار إلى أن هذا التطور إشارة واضحة إلى أن شعب مونتسيرات لا يؤيد الإبقاء على الوضع الراهن وأنه يود أن يلمس إشارة إلى عملية ما تفضي في آخر المطاف إلى تحقيق الهوية الوطنية وبناء الدولة في مونتسيرات. واعترضت الدولة القائمة بالإدارة، من جانبها، قائلة بأن الخيارين الوحيدين المتاحين لمونتسيرات هما: الاستمرار في الارتباط بها في حالة من التبعية والخضوع الدائمين أو تحقيق الاستقلال. وهذا هو الموقف المعلن الذي أبقت عليه الدولة القائمة بالإدارة على مدى سنوات عديدة. وبدا أنها لا تجد أي مشكل في إنفاق الأموال من أجل إبقاء مونتسيرات تابعة لها. بيد أنه لا يزال يتعين عليها أن تقترح طريقة تساعد بها الإقليم على الخروج من الحالة الاستعمارية وتحقيق الاستقلال في آخر المطاف.

٣٧ - وأفاد ممثل لرابطة الأمم المتحدة لجزر فرجن بأن الاتصالات المباشرة التي قامت بها اللجنة مؤخرا على الأرض في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أوضحت ضرورة وجدوى قيام الأمم المتحدة بتوفير معلومات دقيقة وموثوق بها عن تقرير المصير لحكومات وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكشفت الأحداث الأخيرة في جزر فرجن التابعة

للولايات المتحدة نقصا كبيرا جدا في المعلومات وضعفا كبيرا في فهم مسائل إنهاء الاستعمار وتقرير المصير والمركز السياسي في أوساط القيادة السياسية والسكان، ونفورا من تقبل المعلومات الصحيحة لدى الأشخاص المحليين. وثمة حاجة ملحة لقيام اللجنة بمد الأقاليم بالمعلومات اللازمة وتوفير التثقيف الضروري لها بشأن مسائل المركز السياسي.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٣٨ – في الجلسة السادسة المعقودة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، عرض الرئيس على المشاركين الاستنتاجات والتوصيات التالية:

القضاء على الاستعمار، ودور اللجنة الخاصة، وخطة العمل

١ – للأمم المتحدة دور مشروع تقوم به على الدوام في عملية إنهاء الاستعمار. وتمثل ولاية اللجنة الخاصة برنامجا سياسيا هاما للأمم المتحدة.

٢ – وبعد إجراء استعراض في منتصف المدة، أوصت الحلقة الدراسية بأن تدخل اللجنة الخاصة، والدول القائمة بالإدارة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مناقشات بناءة وأن تطرق سبلا مبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف العقد الدولي الثاني وخطة عمله للقضاء على الاستعمار على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣ – وأكد المشاركون من جديد دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية للدفع بعملية إنهاء الاستعمار والتعجيل بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥.

٤ – وأوصت الحلقة الدراسية بأن تواصل اللجنة الخاصة مشاركتها بنشاط في رصد مسيرة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي نحو تقرير المصير.

٥ – وينبغي للجنة الخاصة أن تتناول، حسب الاقتضاء، مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، في المشاورات الدائرة بينها وبين الدول القائمة بالإدارة.

٦ – وتتناقض أية محاولة تهدف إلى التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لأي بلد مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٧ – ولاحظ المشاركون أنه لا بد من كفالة اشتراك ممثلين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي لا يوجد فيها خلاف بشأن السيادة، في وضع برنامج العمل

الخاص بكل إقليم على حدة. وأشاروا أيضا إلى أنه ينبغي أن يشتمل كل برنامج عمل على حملة إعلامية وتثقيفية لصالح شعوب هذه الأقاليم، وعلى بعثات زائرة توفدها اللجنة الخاصة للتحقق مباشرة من الحالة في هذه الأقاليم، وعلى عملية تشاور تكون مقبولة لدى شعوب هذه الأقاليم، مما يؤدي إلى مارستها لحقها في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

٨ - وينبغي للجنة أن تواصل وضع آلية تستعرض بانتظام سنويا تنفيذ التوصيات المحددة المتعلقة بإنهاء الاستعمار مع التركيز على تنفيذ ولاية اللجنة الواردة في قرارات الجمعية العامة وخطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

الحق في تقرير المصير

٩ - سيظل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ناقصا ما دامت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي تنتظر الحصول على فرصة لممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن حالات استعمارية معينة وخاصة.

١٠ - ولا ينبغي أن يعتبر الإقليم متمتعا بالحكم الذاتي ما دامت الدولة القائمة بالإدارة تمارس منفردة سلطة وضع القوانين والأنظمة الأخرى التي تؤثر على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بدون موافقة هذه الأقاليم، اعتمادا على طرائق مثل إصدار التشريعات والأوامر المجلسية وغير ذلك من الطرائق.

١١ - ولا يوجد في عملية إنهاء الاستعمار، وحيث لا تقوم أي خلافات بشأن السيادة، أي بديل لمبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان. وتعتبر جميع الخيارات المتاحة لتقرير المصير صالحة ما دامت تتفق والرغبات التي تعرب عنها الشعوب المعنية بحرية وما دامت مطابقة للمبادئ المحددة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، وفي قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د-١٥)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وغيرهما من القرارات والمقررات ذات الصلة.

١٢ - وارتأى المشاركون ضرورة كفالة الأمم المتحدة واللجنة الخاصة للحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، ما دامت هناك أقاليم في هذا الوضع.

الوعي الجماهيري والحملات الإعلامية

١٣ - يعتبر استمرار جميع الأطراف المعنية في دراسة مجموعة الخيارات المتعلقة بتقرير المصير وتعميم المعلومات ذات الصلة على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من العناصر الهامة في تحقيق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأهداف خطة العمل.

١٤ - وأكد المشاركون ضرورة شروع اللجنة الخاصة بنشاط في حملة لتوعية الجماهير بهدف إذكاء وعي شعوب الأقاليم المعنية بخيارات تقرير المصير المدرجة في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، لا سيما في سياق إعداد برنامج العمل الخاص بكل إقليم من الأقاليم.

١٥ - وأوصت الحلقة الدراسية بأن تضطلع اللجنة الخاصة، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المختصة، بإعداد برنامج لتعميم المعلومات وتوعية الجماهير في هذه الأقاليم، بغية زيادة فهم شعوبها لخيارات المركز السياسي المشروع المتاحة أمامها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك إعلان عام ١٩٦٠، مع مراعاة البرامج المطبقة بنجاح في هذا المجال في الأقاليم التي كانت تحت الوصاية سابقا.

١٦ - وينبغي توجيه مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة لتعميم المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار في الأقاليم والدول القائمة بالإدارة. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون أن مراكز الإعلام، وخاصة تلك الواقعة في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، يمكن أن تؤدي دورا هاما في تعميم المعلومات وتعزيز الوعي العام وتعبئة الدعم للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة فيما يتصل بعملية إنهاء الاستعمار.

١٧ - وينبغي مطالبة شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم الدعم والمساعدة إلى أي عملية تشاور تعقد في أي من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن أي إجراء من إجراءات تقرير المصير.

١٨ - وشجع المشاركون الأمم المتحدة على مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي مُنحت مركز المراقب في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة والدورات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة، من خلال تيسير تعميم المعلومات عليها بشأن المؤتمرات والدورات.

البعثات الزائرة

١٩ - أكد المشاركون ضرورة إيفاد بعثات زائرة دورية إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بهدف توعية جماهيرها بمسائل إنهاء الاستعمار والخيارات الممكنة المتاحة لتقرير المصير، وتقييم الحالة فيها والوقوف على رغبات وطموحات شعوبها فيما يتعلق بوضعها المستقبلي، ودعوا الدول القائمة بالإدارة إلى التعاون على تيسير تنظيم مثل هذه البعثات. وأشاروا إلى أن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقدموا بطلبات عديدة في الحلقة الدراسية لإيفاد بعثات زائرة في أقرب وقت ممكن.

التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمساعدة التي تقدمها

٢٠ - أيد المشاركون توطيد التعاون بين اللجنة الخاصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل التشجيع على تعزيز وزيادة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وينبغي أن تيسر لكل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سبل الوصول إلى برامج الأمم المتحدة ذات الصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك البرامج المنبثقة عن خطط عمل مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، بهدف تعزيز بناء القدرات، بما يتماشى مع الأعمال التحضيرية اللازمة لتحقيق الحكم الذاتي الداخلي فيها بالكامل.

٢٢ - وأكدت الحلقة الدراسية أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أن تواصل استكشاف سبل تعزيز تدابير الدعم القائمة ووضع برامج مناسبة لتقديم المساعدة إلى الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والسعي إلى إيجاد مقترحات ملموسة تكفل تنفيذ الوكالات المتخصصة للقرارات ذات الصلة تنفيذا كاملا على نحو ما هو مفصل في قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

٢٣ - وحث المشاركون اللجنة الخاصة على التماس المساعدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يختص بتنفيذ قرار المجلس ٥٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة.

٢٤ - وسلّم المشاركون بضعف الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الذي لا يزال يمثل شاغلا كبيرا، وأشاروا إلى أن هذا الضعف سيتزايد

ما لم تتخذ تدابير عاجلة لمعالجة قدرات الأقاليم وتعزيزها، وفقا لإعلان موريشيوس المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ [ج].

٢٥ - وأكدت الحلقة الدراسية مجددا تأييدها لمشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وفي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المختصة، في الوقت الراهن. ودعت إلى زيادة مشاركة هذه الأقاليم في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة، دعما لعملية إنهاء الاستعمار، شريطة الالتزام بالنظام الداخلي للجمعية العامة، ووفقا لأحكام قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة فيما يتعلق بأقاليم معينة.

٢٦ - وأشاد المشاركون بالأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تقديم المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وشجعوه على مواصلة وضع برامج تصمم خصيصا لهذه الأقاليم.

٢٧ - وطلب المشاركون إلى الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة، التي هي أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تؤيد ضم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المنتسبة إلى عضوية اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بصفة مراقب في المجلس، عملا بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذي الصلة ووفقا لمواد النظام الداخلي للمجلس.

٢٨ - وأوصى المشاركون اللجنة الخاصة بإقامة روابط أوثق مع الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق الكاريبي، وشجعت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي على توثيق الاتصالات مع المنظمتين.

المسائل الدستورية والمسائل المتعلقة بتقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الأخرى

٢٩ - أحاط المشاركون علما بالتقدم الذي أحرزته بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتحديات التي واجهتها في منطقة البحر الكاريبي والتي قد تسهم في التوصل إلى قرار بشأن ممارستها لحقها في تقرير المصير في المستقبل القريب، في حين لا تزال أقاليم أخرى تواجه صعوبات في بلورة عملية تفضي إلى تقرير مصيرها.

٣٠ - ولفت المشاركون انتباه الدول القائمة بالإدارة إلى الخيارات الثلاثة الواردة في القرار ١٥٤١ (د-١٥) الصادر في عام ١٩٦٠ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة بأن

الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي يمكن له أن ينال قسطا كاملا من الحكم الذاتي، على نحو ما هو متوخى في الميثاق: بصيرورته دولة مستقلة ذات سيادة؛ أو بارتباطه الحر مع دولة مستقلة؛ أو بالاندماج مع دولة مستقلة.

٣١ - وأحاط المشاركون علما بالأفكار التي أعرب عنها ممثل حاكم ساموا الأمريكية، بما في ذلك فكرة عدم تطبيق معيار واحد لإنهاء الاستعمار على كل الأقاليم. وعلاوة على ذلك، أعربوا عن استعدادهم لتأييد الاختيار الذي يعتمده شعب ساموا الأمريكية عبر آليات الأمم المتحدة. وأحاطوا علما أيضا ببيان ممثل ساموا الأمريكية الذي طلب فيه معلومات عن الخطوات التي ينبغي أن يتخذها الإقليم لإكمال عملية إنهاء الاستعمار.

٣٢ - ولاحظ المشاركون بقلق المنشآت والأنشطة العسكرية للدول القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتنافى مع حقوق ومصالح الشعوب المعنية وتؤدي إلى نشوء مخاطر صحية وبيئية جسيمة.

٣٣ - وأكد المشاركون مجددا، بعد أن أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين، ضرورة مواصلة اللجنة الخاصة تشجيع استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بهدف إيجاد حل لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، مع أخذ مصالح سكان الإقليم في الاعتبار، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٤ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، حث المشاركون الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يضمن تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، مشيرين إلى دور ومسؤوليات الطرفين في هذا الصدد، وحثوا الطرفين ودول المنطقة على مواصلة التعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة للخروج من حالة الجمود الراهنة وإحراز تقدم نحو حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين. وأشار المشاركون إلى ولاية اللجنة الخاصة فيما يتعلق بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

الدول القائمة بالإدارة والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وبرامج الأمم المتحدة، والمجتمع المدني

٣٥ - رحب المشاركون بحضور ممثل فرنسا كمراقب، وأعربوا عن أسفهم لعدم تمثيل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، واضعين في الاعتبار مشاركتها في

الحلقات الدراسية السابقة. وكرروا دعوتهم لكل الدول القائمة بالإدارة للشروع في إجراء حوار بنَّاء مع اللجنة الخاصة في المستقبل.

٣٦ - وأعربت اللجنة الخاصة عن تقديرها للأرجنتين، وإسبانيا، والجزائر، والمغرب على مشاركتها في الحلقة الدراسية، وشجعت دولا أعضاء أخرى على مواصلة التعاون معها.

٣٧ - وأعربت اللجنة الخاصة أيضا عن تقديرها لمشاركة ممثلي الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن منظمات غير حكومية.

دور الحلقات الدراسية الإقليمية

٣٨ - تشكّل الحلقات الدراسية الإقليمية، بوصفها من أنشطة خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، منتدى فعالا من أجل تركيز النقاش على المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتتيح الفرص لممثلي شعوب هذه الأقاليم لتقديم آرائهم وتوصياتهم إلى اللجنة الخاصة.

٣٩ - ويظل الطابع الإقليمي للحلقات الدراسية، التي تُعقد بالتناوب بين منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، عنصرا بالغ الأهمية لكفالة نجاحها. وينبغي حث الدول القائمة بالإدارة على تيسير مشاركة ممثلي الأقاليم المنتخبين في الحلقات الدراسية ودورات اللجنة الخاصة ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة.

٤٠ - وأوصى المشاركون بأن تدمج اللجنة الخاصة، قدر الإمكان، توصيات حلقة كانوان الدراسية في قراراتها ذات الصلة بإنهاء الاستعمار، لأن تلك التوصيات تعبير هام عن إرادة شعوب الأقاليم.

٤١ - وكرر المشاركون الإعراب عن تقديرهم لنتيجة حلقة مادانغ الدراسية المعقودة في عام ٢٠٠٤، وأكدوا ضرورة قيام اللجنة الخاصة باستعراض توصيات الحلقة الدراسية وبذل كافة الجهود الممكنة لإدماجها في أعمال المتابعة التي تقوم بها.

٤٢ - وأحاط المشاركون علما بقرار اللجنة الخاصة تنسيق حلقاتها الدراسية السنوية مع الأنشطة الأخرى ذات الصلة التي سيُضطلع بها في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك البعثات الزائرة، حسب الاقتضاء، بغية ترشيد مواردها.

٤٣ - وينبغي أن تعتمد اللجنة الخاصة تقرير حلقة كانوان الدراسية وأن تدرجه في تقريرها إلى الجمعية العامة، أسوة بتقاريرها عن الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة.

٤٤ - وكرر المشاركون في الحلقة الدراسية تأكيد أهمية الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة التي عُقدت في فانواتو (١٩٩٠) وبربادوس (١٩٩٠) وغرينادا (١٩٩٢) وبابوا غينيا الجديدة (١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٤) وترينيداد وتوباغو (١٩٩٥) وأنتيغوا وبربودا (١٩٩٧) وفيجي (١٩٩٨ و ٢٠٠٢) وسانت لوسيا (١٩٩٩) وجزر مارشال (٢٠٠٠) وكوبا (٢٠٠١) وأنغيلا (٢٠٠٣).

٣٩ - وفي الجلسة السادسة أيضا، اتخذ المشاركون قرارا يعربون فيه عن التقدير لسانت فنسنت وجزر غرينادين، حكومة وشعباً (انظر التذييل السادس).

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٢٣ (A/59/23).

(ب) في الوقت الحاضر، تشمل قائمة الأقاليم التي تعنى بها اللجنة الخاصة وينطبق عليها الإعلان ما يلي: أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات.

(ج) الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. إعلان موريشيوس. الوثيقة A/CONF.207/L.6 (الموحدة)

التذييل الأول

قائمة المشاركين

أعضاء اللجنة الخاصة

الاتحاد الروسي*	ألبرت سيتنيكوف عضو اللجنة الخاصة
إثيوبيا*	بيرهانيميسكيل أبيي سيغني عضو اللجنة الخاصة
إندونيسيا*	محمد أنشور عضو اللجنة الخاصة
بابوا غينيا الجديدة	جيمي أوفيا عضو اللجنة الخاصة
تونس*	قيس قبطني عضو اللجنة الخاصة
دومينيكا*	غريسبين غريغوار عضو اللجنة الخاصة
سانت فنسنت وجزر غرنادين (البلد المضيف)	مايكل براون مارغريت هيوز فيراري سوينل فريزر
سانت لوسيا*	جوليان روبرت هونتي رئيس اللجنة الخاصة ميشيل جوزيف عضو اللجنة الخاصة
الصين*	سي يونليانغ عضو اللجنة الخاصة
كوبا*	أورلاندو ريكيهو غوال نائب رئيس اللجنة الخاصة
الكونغو*	لوك جوزيف أوكيو نائب رئيس اللجنة الخاصة

* عضو في الوفد الرسمي للجنة الخاصة.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الأرجنتين	خوسي لويس بينيولو
إسبانيا	رومان أويارسون
الجزائر	العربي جاكتا
المغرب	سعاد العلوي حسنة ماء العينين علي سالم شكاف

الدولة القائمة بالإدارة

فرنسا (مراقب)	جنفييف بوكي – الشامي

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

جزر تركس وكايكوس	مايكل ميسيك أوسوالد سكيبيغس جيفري هال نورمان هاملتون
جزر فرجن البريطانية	كدريك بيكرينغ
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	كارلايل كوربين
ساموا الأمريكية	ليلي باو
سانت هيلانة	إريك جورج
الصحراء الغربية	أحمد بخاري

المنظمات غير الحكومية

لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي في أنغيلا (أنغيلا)	لوليتا ديفس ريتشاردسون
لجنة استقلال برمودا (برمودا)	مايكل وينفيلد
الفريق العامل الدستوري للمنظمات غير الحكومية في جزر كايمان (جزر كايمان)	آل إبيانكس ويل بينو
نقابة المحامين في بورتوريكو (بورتوريكو)	خوليو إنريكي نتانيت

الحركة المتحدة من أجل مونتسيرات حرة (مونتسيرات)	شدموند براون
رابطة الأمم المتحدة لجزر فرجن (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	جوديث بورن

الخبراء

كارلايل كوربين (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)

والتن براون (برمودا)

السير هاورد فرغس (مونتسيرات)

فيليس فليمينغ - بنكس (أنغيلا)

البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	باولا محمد

المنظمات الإقليمية

الاتحاد الأفريقي	أوموتايو أولانيان
منظمة الدول الأمريكية	ميلين غلين

المراقب

جوزيف بوسانو (جبل طارق)

التذييل الثاني

بيان الأونرابل مايكل براون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة والتبادل التجاري لسانت فنسنت وجزر غرينادين

باسم حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين، أود أن أعرب لكم عن ترحيبي الحار بكم في جزيرة كانوان الجميلة، وهي إحدى الجواهر المحبوبة لبلدنا المتعدد الجزر، هنا في جزر ويندوارد. إنه لسرور عظيم لي أن أتحدث إليكم في هذا الحفل الافتتاحي للحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٥ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

إنه ليسعدنا أن لجنة تصفية الاستعمار قبلت دعوتنا لاستضافة هذا الاجتماع الهام الذي نعتبره نحن في شرق الكاريبي نشاطا بالغ الدلالة لتعزيز التنمية المستقبلية للأقاليم الجزرية الصغيرة المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة الأطلسي/الكاريبي والمناطق الأخرى.

إن بلدان منطقة البحر الكاريبي تضطلع بجدية بمسؤولية تعزيز عمليات تقرير المصير وتصفية الاستعمار، ولا سيما في البلدان المجاورة لنا، التي تمثل جزءا أساسيا من حضارتنا الكاريبية، ولكنها لم تحصل بعد على الحكم الذاتي الكامل. وهذا أمر يشغلنا بصفة خاصة حيث أننا نعتبر الأقاليم الصغيرة – التي يمثل الكثير منها أقرب جيراننا – جزءا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة البحر الكاريبي. ومما يؤكد هذا الالتزام، أن دول منظمة شرق الكاريبي الستة المستقلة أعضاء جميعها في اللجنة الخاصة.

لقد وفرت حكومات دول الكاريبي آليات هامة لدمج الكثير من هذه الأقاليم في مؤسساتنا. ففي منظمة دول شرق الكاريبي تشارك ثلاثة أقاليم كاريبية كأعضاء منتسبين بينما يتمتع إقليم واحد بالعضوية الكاملة. وفي الجماعة الكاريبية تشارك خمسة أقاليم كأعضاء منتسبين ويتمتع إقليم واحد بالعضوية الكاملة. كذلك يشارك إقليمان من الأقاليم قيد نظر اللجنة الخاصة في العملة الموحدة لدول شرق الكاريبي.

وتنظر سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى المشاركة المستمرة والموسعة لهذه الأقاليم في المؤسسات الإقليمية على أنها جزء طبيعي من عملية التكامل الإقليمي لمنطقة الكاريبي. فلهذه الهيئات الإقليمية أيضا بُعد خاص ومعقد في هذا العصر من العولمة المتسارعة، الذي يتطلب استراتيجيات ابتكارية لتحقيق هدف التصفية الكاملة للاستعمار بحلول نهاية هذا العقد. وحسب ما تم التوصل إليه في الحلقة الدراسية التي عُقدت في عام ٢٠٠٤ في بابوا

غينيا الجديدة، يجب علينا أن نبدأ التفكير بشكل متحرر. ومن الواضح أن رئيس اللجنة الخاصة، الذي يتسم بالدينامية، لن يكون له رأي مغاير.

إنني على ثقة من أن هذه الأيام الثلاثة القادمة ستسفر عن نتائج تنير الطريق أمام عمل اللجنة الخاصة من حزيران/يونيه وحتى انعقاد الجمعية العامة في الخريف، وعلى الأخص في مرحلة التنفيذ. فالواقع أن التوصيات، بدون تنفيذها، لن يكون لها من أثر سوى تراكم الغبار عليها فوق الرفوف. إن علينا أن نكفل ألا يستمر ذلك مثلما حدث بشكل مأسوي في الماضي.

وأتمنى لكم، أيها المشاركون كل التوفيق في مداولاتكم الهامة. وآمل أن تجدوا وقتا للاستمتاع بمفاتن هذه الجزيرة الجميلة ولزيارة بعض الجزر المجاورة أيضا: فإلى الجنوب مباشرة جزر توباغو ذات الشهرة العالمية. إن عدم إثرائكم تجربة حياتكم برؤية هذه الكنوز الوطنية على طبيعتها سيكون مدعاة للأسف.

والآن أعلن رسميا افتتاح الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٥ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار.

التذييل الثالث

بيان جوليان روبيرت هونتي، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، رئيس اللجنة الخاصة

باسم أعضاء اللجنة الخاصة، أود أن أكرر شكري لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على عرضها الكريم استضافة استعراض منتصف المدة لتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، حيث تسعى إلى تقييم ما حققه المجتمع الدولي من تقدم في تنفيذ ولايته المقدسة لدفع عملية تقرير المصير لشعوب الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

إن أعضاء اللجنة الخاصة يشاركونني في التعبير عن امتناننا للضيافة البالغة الحفاوة التي حظينا بها منذ وصولنا إلى هذا الجزء الرائع من جزر ويندوارد الجميلة. وإن بلدي سانت لوسيا، بوصفه دولة مجاورة لجزر ويندوارد، ليشعر بالفخار لأن سانت فنسنت وجزر غرينادين أصبحت أحدث بلداننا الجزرية الصغيرة في عرض استضافة هذا الحدث. فعلى هذه المنطقة دور خاص في استكمال عملية تصفية الاستعمار لصالح الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يغسل شواطئها بحرنا الكاريبي الأثير والتي تشاركنا شعوبها في تعزيز تنمية حضارتنا الكاريبية.

لم يمض وقت طويل حقا منذ أن كان كثير من بلداننا في حالة مماثلة من الضعف السياسي والدستوري. وقد واجهنا بعضا من جوانب عدم اليقين بشأن ''المضي قدما''، التي يعانيها اليوم كثير من الأقاليم الباقية. ومن المأمول فيه أن يتسنى لمن أُتيح لهم من بيننا تحقيق حكم ذاتي كامل من خلال الاستقلال أو الارتباط الحر أو الاندماج، أن يقدموا رؤى ثاقبة مفيدة لمن سيلحقون بهم.

إن عام ٢٠٠٥ مَعْلَم تاريخي هام في عملية تصفية الاستعمار، حيث يتلاقى حدثان مهمان لإلقاء الضوء على مدى تقدمنا في دفع عملية تقرير المصير قُدما، وعلى مقدار ما هو باق أمامنا.

الحدث الأول الذي أُشير إليه هو الاستعراض الخمسي لإعلان الألفية، الذي يمثل، بما أعلنه، تعهد المجتمع الدولي من جديد بدعم الجهود الرامية إلى إعمال حق الشعوب في تقرير المصير. والحدث الثاني هو استعراض منتصف المدة للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، والذي يراد به تقييم الوضع فيما يتعلق بتصفية الاستعمار. وهذه الحلقة الدراسية تُعقد في ملتقى هذين الحدثين، وينبغي ''لتوافق آراء كانوان''، الذي ينبثق من حوارنا، أن يقدم رؤى بصيرة هامة لتطبيق خارطة الطريق بشأن تقرير المصير.

لقد كان هناك، قبل إعلان الألفية، وقبل خطة العمل الأولى – والثانية الآن – للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار – أساس تشريعي قديم العهد لتحقيق عملية تصفية الاستعمار. ونحن نستذكر سلسلة القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ إنشائها وحتى اليوم. ونذكر قرارات مماثلة اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ونسجل الولايات الهامة الواردة في مختلف اتفاقيات حقوق الإنسان، مثل:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- واتفاقية القضاء على التمييز العنصر.

وينبثق من هذه الولاية الموسعة تأكيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل مطرد على وضع برامج للتوعية السياسية في الأقاليم المعنية فيما يتعلق بخيارات المساواة السياسية، وعلى تقديم المساعدة لهذه الأقاليم من وكالات الأمم المتحدة، وتنظيم بعثات زائرة، وإعمال حقوق الإنسان فيما يتعلق بتقرير المصير، وتشجيع إعادة الموارد الطبيعية للأقاليم إليها، وغير ذلك من التوجيهات. ونحن مدركون لإعادة تأكيد الجمعية العامة كل سنة على نقل السلطات إلى شعوب هذه الأقاليم، بما يتفق والمطالبات المستمرة بنقل السلطة، التي تدوي أصداؤها في هذه الأقاليم.

ونحن نعي أيضا التوصيات الكثيرة التقدمية الفكر المعروضة على اللجنة من جانب شعوب الأقاليم نفسها، بما فيها تعزيز دور بعض هيئات الأمم المتحدة، مثل وحدة الانتخابات ولجنة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في تقديم الدعم لهذه الأقاليم في سعيها للتقدم السياسي والاقتصادي الاجتماعي.

ونحن نضع في الاعتبار أيضا التدابير المطلوبة في خطط عمل العقدين الدوليين، ولا سيما البحث والتحليل الضروريين بشأن الوضع على الطبيعة في فرادى الأقاليم، حيث يعد ذلك حاسم الأهمية في سد النقص في المعلومات عن تصفية الاستعمار.

إن هذه التعهدات تظل تمثل الأساس التشريعي الجوهري والموسَّع للمضي قُدما في العمل. بيد أن الحقيقة تظل قائمة، بأن هذه المشكلة كثيرا جدا ما لا تجد حلا لأن عنصر التنفيذ الحاسم لولاية تصفية الاستعمار على وجه التحديد ظل للأسف الشديد غير كاف. فالتنفيذ وحده هو الوسيلة التي يمكن من خلالها أن نجني ثمرة، بحلول نهاية هذا العقد الثاني، من وراء جداول أعمال الأمم المتحدة هذه التي لا تنتهي.

لقد أشرت، في كلمتي الافتتاحية لدورة اللجنة الخاصة لعام ٢٠٠٥ في شباط/فبراير الماضي، إلى أنه سيكون علينا أن نتخذ تدابير ابتكارية لسد فجوة المعلومات عن الحالة في الأقاليم، ولحث منظومة الأمم المتحدة عامة على الوفاء بولايتها بشأن تقديم المساعدة للأقاليم واعتماد نهج متواصل لبلوغ هدف الحكم الذاتي الكامل.

والواقع أننا نتناول هذه المسائل منذ وقت طويل جدا ويجب التأكيد على أن مسؤولية الدول الأعضاء وجهاز الأمم المتحدة لا تنتهي باعتماد القرارات بشأن تصفية الاستعمار. ويجب التركيز في النصف الثاني من هذا العقد على التنفيذ، وإلا سنظل في حلقة مفرغة لا نهاية لها من الجمود، لنعود، سنة بعد أخرى، إلى البدء من جديد.

وليس هدفي – وأنا على ثقة أيضا من أنه ليس هدف زملائي الأعضاء في اللجنة الخاصة – أن نكون أطرافا في عملية تتسم بالجمود، يمثل فيها اعتماد القرارات هدفنا الوحيد.

لكننا نقصد تسريع جهودنا، والتفكير خارج نطاق هذا الإطار المحدود، بأن نوسع نطاق جهودنا لتمتد إلى منظومة الأمم المتحدة الأوسع وإلى الهيئات ذات الصلة الأخرى.

ولذلك يشجعني بصفة خاصة أن أرى معنا في هذه الحلقة الدراسية السيدة بولا محمد من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بربادوس، التي تشرف على برنامج الحكم الرشيد لمنطقة شرق الكاريبي. فدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم لعملية الإصلاح الدستوري في أنغيلا منذ عدة سنوات كان عاملا مهما في تقدم الدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه البرنامج في تحديث نماذج الحكم في الأقاليم الباقية. كما أن المساعدة الحالية التي يقدمها البرنامج إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى برمودا هي دليل آخر على ذلك الدور، وإني انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد توم جيتنز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة الأطلسي/الكاريبي، لتشجيعه لنا وتعهده بتحقيق تقدم للأقاليم الواقعة في إطار اختصاصه. وفي جانب المحيط الهادئ تمثل المناقشات الجارية بشأن مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقليم توكيلاو الذي تديره نيوزيلندا، مع سعيه نحو الارتباط الحر، تطورا واعدا آخر.

نظرا لأن تصفية الاستعمار هي في الأساس وظيفة حكم، فلا جدال في أنها أيضا وظيفة ديمقراطية. ولذلك فإني أجد ما يقوي عزمي في حضور السيدة ميرلين غلين، ممثلة منظمة الدول الأمريكية هنا في سانت فنسنت وجزر غرينادين. إن لمنظمة الدول الأمريكية دورا تاريخيا في رصد عملية تصفية الاستعمار، في إطار بند جدول أعمالها السابق بشأن ”الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في نصف الكرة الأمريكي“. وبينما لم يعد ذلك يمثل بندا عاملا في جدول أعمال منظمة الدول الأمريكية، فإن تقرير المصير للأقاليم في الأمريكتين

يظل إلى حد بعيد مسألة تعني نصف الكرة ويمكن أن يُرى في نطاق ميثاق الديمقراطية لمنظمة الدول الأمريكية. والواقع أن الاستعمار كممارسة معاصرة يتعارض مع مبدأ الديمقراطية، ويمكن لمنظمة الدول الأمريكية أن تسهم بدرجة كبيرة في عملية تصفية الاستعمار بالنظر في هذا التعارض في إطار أنشطتها المتعلقة بميثاق الديمقراطية.

إننا إذ نواصل السير قُدما، يسرنا أن نرى الاهتمام المستمر من أولئك الذين قاموا تاريخيا بدعم هذه الجهود. وفي هذا السياق، يسرني أن أسجِّل حضور السيدة سوزان غوردون مديرة شعبة العلاقات المتعددة الأطراف بوزارة خارجية جمهورية ترينيداد وتوباغو، التي مثلت بلدها، منذ سنوات قليلة مضت، في اللجنة الخاصة بمقر الأمم المتحدة. والواقع أن زميلي السفير فيليب سيلي، الممثل الدائم لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة، كان عضوا في بعثات اللجنة الخاصة التي زارت عدة أقاليم كاريبية في المراحل الأسبق من عمله.

إن هدفنا هنا في كانوان هو التحقق في منتصف هذا العقد الثاني من التدابير التي نحتاج إلى اتخاذها لدفع عملية إنهاء الاستعمار قُدما. فعمل الأمم المتحدة في هذا المجال يتعزز كل عام بعقد هذه الحلقات الدراسية الإقليمية، التي تجمع، بغرض تبادل هام للآراء والمعلومات، مختلف أصحاب المصلحة في دفع الحكم الديمقراطي قُدما.

وإني على ثقة من أن هذه الحلقة الدراسية الإقليمية ستساعد على زيادة إدراك الدول الأعضاء لتعقيدات الوضع في الأقاليم المختلفة.

ويحدوني التفاؤل بأننا سنستطيع أيضا تحسين قاعدة معارف ممثلي الأقاليم الحاضرين معنا بشأن الدور التشريعي لمنظومة الأمم المتحدة عامة في تيسير تحقيق المساواة السياسية المطلقة.

وآمل أن نستطيع التوسُّع فيما يتعلق بأهمية المعايير الدنيا للمساواة السياسية المطلقة، المحددة في خيارات الوضع السياسي المشروعة للاندماج أو الارتباط الحر أو الاستقلال.

والآن أكثر من أي وقت مضى، أرى أن مبادئ المساواة السياسية الكاملة والمطلقة يجب أن تظل المعيار الإرشادي في تناول عملية تقرير المصير للأقاليم الجزرية الصغيرة، إذا كان لنا أن نتحاشى شبح ''المستعمرات إلى الأبد'' حيث السلطة الأحادية للدول القائمة بالإدارة تظل العامل الحاسم في عملية صنع القرار.

وأتوقع مناقشة جدية لهذه المسائل هنا في كانوان هذا الأسبوع، وأتطلع إلى حوارنا ونحن نسعى إلى زيادة تنقيح نهجنا لحل معضلة إنهاء الاستعمار المستمرة منذ القرن العشرين – وشكرا لكم.

التذييل الرابع

رسالة من الأمين العام

يسرني أن أبعث بتحياتي إلى جميع المشاركين في هذه الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية بشأن إنهاء الاستعمار، والتي تُعقد أثناء أسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأود أن أعبر لشعب وحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين عن امتناننا لاستضافة هذا الحدث ولدعمها المستمر للأمم المتحدة.

إن هذا الجمع من ممثلي الأقاليم والدول القائمة بالإدارة والمجتمع المدني يوفر فرصة قيّمة للوقوف على مدى التقدم الذي أحرز في إنهاء الاستعمار، وبدرجة أهم لصوغ استراتيجيات لبلوغ هدف القضاء على الاستعمار قبل نهاية هذا العقد. وأود أن أحثكم على إجراء تبادل للآراء منفتح وصريح وبنَّاء.

إن نجاحات الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار ينبغي أن تكون مصدر إلهام وتشجيع لنا في جهودنا الرامية إلى ضمان تمكّن شعوب الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا لإعلان ١٩٦٠ بشأن البلدان والشعوب المستعمرة. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن تتفهم الخيارات المتاحة بشأن وضعها السياسي وحقها في اختيار مستقبلها بحرية. ومن المهم أيضا أن تكون مدركة لأنشطة وبرامج المساعدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والمتاحة لها.

وكما رأينا في حالة توكيلاو، يمثل التعاون من جانب جميع المعنيين، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة، أمرا حيويا. وستواصل الأمانة العامة دعم جهودكم، وتظل على استعداد للمساعدة في وضع خطط إنهاء الاستعمار على أساس حالة بحالة، بمشاركة ممثلي بلدان الأقاليم المعنية.

وأود الإعراب عن ثنائي على اللجنة الخاصة لعملها الشاق وعن أطيب التمنيات بالنجاح لجميع المشاركين في هذه الحلقة الدراسية.

التذييل الخامس

بيان مقرر اللجنة الخاصة

إن هذه الحلقة الدراسية معنية، بادئ ذي بدء، بإجراء استعراض وتقييم لتنفيذ أهداف العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار فخطة العمل التي اعتمدتها الجمعية العامة واضحة جدا بشأن الهدف النهائي للعقد: التنفيذ الكامل لإعلان عام ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي نسميه اختصارا إعلان إنهاء الاستعمار، الذي يرد في القرار ١٥١٤ (د-١٥).

وخطة العمل محررة فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اتخاذها على المستويات المختلفة، سواء على المستوى الدولي، أو من جانب الدول الأعضاء أو من جانب الأمم المتحدة – بما في ذلك اللجنة الخاصة والأمين العام – أو من جانب الدول القائمة بالإدارة، أو من جانب الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

وذلك هو السبب في أننا قمنا بصياغة جدول أعمالنا بحيث يكون انعكاسا للمسائل التي أبرزت في خطة العمل. وقد رغبت اللجنة الخاصة، بعقد هذه الحلقة الدراسية في منتصف العقد، أن تفيد من التحليل والنقد البنَّاء من جانب المشاركين في هذه الحلقة، في استعراض ما تم إنجازه حتى الآن وخاصة ما يبقى في انتظار إنجازه. وإننا نتطلع إلى إسهامكم في هذه المهمة الهامة.

وسأشير فقط إلى بعض نقاط في خطة العمل.

في الفرع ثانيا من خطة العمل، تشير الجمعية العامة إلى أن المجتمع الدولي، الذي يتألف من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ينبغي أن يتضافر لمساعدة تلك الأقاليم.

وأود، في هذا الصدد، أن أشير إلى أن هناك محافل كثيرة لتقديم المساعدة للأقاليم المعنية من الدول الأعضاء المختلفة ومن منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه يتضح بشكل متزايد أنه بينما استفادت عدة أقاليم من تلك المساعدة، هنالك أقاليم كثيرة أخرى ليس لديها أي معلومات، أو ليس لديها إلا القليل، عن المساعدة المتاحة لها. وهذه الحلقات الدراسية هي طريقة من الطرق التي تنشر بها اللجنة الخاصة المعلومات عن إنهاء الاستعمار وعن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وإن حضور ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية والوكالات المتخصصة في هذه الاجتماعات مفيد جدا. ونود أن نسترعي انتباه المشاركين من الأقاليم المعنية إلى أن

حضورهم الحلقات الدراسية للجنة الخاصة يهيئ لهم فرصة للاتصال المباشر بهؤلاء الممثلين. ونحن ندعو المشاركين إلى إبداء مقترحات بشأن كيفية تعزيز نشر المعلومات عن المساعدات المتاحة.

وأود الإشارة أيضا، في هذا الصدد، إلى أن بعض الأقاليم أصبحت أعضاء منتسبة في اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وأنها، بصفتها هذه، تُشارك في عمل هذه اللجان وفي أنشطة الأمم المتحدة – مثل المؤتمرات الدولية والدورات الاستثنائية للجمعية العامة – رهنا بقواعد الإجراءات والمقررات ذات الصلة. وإن مزايا المشاركة في المنتديات التي تناقش فيها قضايا ذات أهمية حيوية وتتخذ فيها توصيات بشأن السياسات لواضحة للعيان.

وتدعو خطة العمل المجتمع الدولي إلى تمكين شعوب الأقاليم من ممارسة حقها في تقرير المصير وتقرير وضعها السياسي في المستقبل عن علم وإدراك كاملين لمجموعة الخيارات السياسية المتاحة لها. وتدعو الخطة بصفة خاصة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة، إلى كفالة إتاحة معلومات من هذا القبيل لشعوب هذه الأقاليم. وهذه قضية أساسية. ويحدد القرار ١٥٤١ (د–١٥) ثلاثة خيارات – الاستقلال، والاندماج، والارتباط الحر. ويذكر القرار ٢٦٢٥ (د–٢٥) ”أي وضع سياسي آخر يقرره الشعب بحرية“.

وفي الممارسة، أتاحت المشاورات الشعبية أو الاستفتاءات لشعب الإقليم في بعض الحالات اختيارا بين الاندماج أو الاستقلال (على سبيل المثال في تيمور الشرقية، التي هي الآن تيمور – ليشتي). وفي حالات أخرى كان الاختيار بين الارتباط الحر أو الاستقلال (في بالاو وجزر مارشال على سبيل المثال). وتعترف اللجنة الخاصة بأن لكل إقليم خصوصيته ولذلك يجب النظر في عملية إنهاء الاستعمار على أساس كل حالة على حدة.

وتدعو خطة العمل أيضا المجتمع الدولي إلى كفالة تنفيذ جميع العمليات السياسية المتعلقة بتقرير المصير في جو يفضي إلى التعبير العلني عن مصالح وتطلعات شعوب الأقاليم مع قيام الأمم المتحدة بدور ملائم. وقد أكدت اللجنة الخاصة مرارا على هذه الشروط الضرورية في إعلاناتها ومشاوراتها مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم.

وهذا يقودني إلى نقطة أخرى أكدتها خطة العمل في القسم ثالثا، ألا وهي أن تكفل الأمم المتحدة مع الدول القائمة بالإدارة أن تسبق جميع تدابير تقرير المصير حملات للتوعية السياسية ملائمة وغير منحازة.

وقد نقلت اللجنة الخاصة هذه الرسائل، إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومن وقت قريب إلى برمودا، أثناء البعثة الخاصة التي زارت الإقليم في آذار/مارس الماضي.

إن التزامات الدول القائمة بالإدارة في تعزيز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان الأقاليم مقررة، كما تعرفون، بميثاق الأمم المتحدة، مثلها مثل مسؤولية هذه الدول عن إبلاغ المعلومات عن الأقاليم.

أود أن أذكِّر بأن اللجنة الخاصة قدمت إلى الدول القائمة بالإدارة في سنة ١٩٩٩ مقترحا بعقد مشاورات غير رسمية وبإعداد برنامج عمل، بمشاركة ممثلي الأقاليم، لإنهاء استعمارها على أساس كل حالة على حدة، بمراعاة الخصائص الفريدة لكل إقليم. ونحن في اللجنة الخاصة نعتزم متابعة هذا المقترح وندعو الدول القائمة بالإدارة أثناء دورة اللجنة لعام ٢٠٠٥ إلى استئناف الحوار بهذا الشأن. فنحن نُدرك تماما أن اللجنة الخاصة، لكي تحرز تقدما في الوفاء بولايتها المتمثلة في إنهاء الاستعمار، تحتاج إلى تعاون الدول القائمة بالإدارة. وقد كان تعاون نيوزيلندا فيما يتعلق بتوكيلاو مثاليا مشجعا.

وتدعو خطة العمل، في القسم رابعا، الدول القائمة بالإدارة إلى مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة أو استئنافه، وإلى المشاركة بنشاط في عملها. وقد أبدت اللجنة الخاصة مرونة في الموافقة على مناقشات غير رسمية للدفع قدما بقضية إنهاء الاستعمار. ونأمل في أن نتمكن، بهذه الروح، من استئناف المشاورات غير الرسمية مع هذه الدول.

وتتضمن خطة العمل أيضا طلبات محددة للجنة الخاصة. فهي تنص، على سبيل المثال، على أنه ينبغي للجنة الخاصة، أن تواصل على سبيل الأولوية، التماس تعاون الدول القائمة بالإدارة بشكل كامل فيما يتعلق بإرسال البعثات الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. والتمست اللجنة هذا التعاون اقتناعا بفائدة هذه الأنشطة. وقد ذكرت آنفا أن بعثة خاصة قامت بزيارة برمودا في آذار/مارس. ولم يصدر تقرير البعثة بعد كوثيقة، ولكنه أصبح واضحا في المناقشات غير الرسمية مع أعضاء البعثة الخاصة التي زارت برمودا أن هناك ثروة كبيرة من المعلومات حصل عليها شعب الإقليم وكذلك أعضاء اللجنة الخاصة نتيجة للزيارة. ومن الجلي أنه سيكون من المستحسن أن يتسنى إيفاد البعثات الزائرة أو البعثات الخاصة في إطار خطة لإنهاء الاستعمار في أقاليم معينة يتفق عليها مع الدولة القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم على أساس كل حالة على حدة. فالتأثير السياسي لهذه الزيارات مهم أيضا من حيث أن يطمئن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى أن وضعها يُرصد ويُتَابع في الأمم المتحدة وأنها يمكن أن تعوّل في قضيتها على دعم المجتمع الدولي.

وقد طُلب إلى اللجنة الخاصة أن تُعد تحليلات دورية لمدى تنفيذ الإعلان وتقدمه. وقد عُرض هذا الموضوع في الحلقات الدراسية والاجتماعات السابقة التي عقدتها اللجنة الخاصة. وتمثل تقارير اللجنة وبياناتها رئيسها والتوصيات التي تقدمها إلى الجمعية العامة

بشأن فرادى الأقاليم، وبشأن قضايا مثل المساعدة الدولية والمصالح الاقتصادية، أجزاء من هذه التحليلات. وتعتمد اللجنة في رصد تنفيذ الإعلان على المعلومات التي تتلقاها في الحلقات الدراسية للجنة واجتماعاتها، وعلى تقارير الأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير الخبراء وبيانات المنظمات غير الحكومية وعن طريق البعثات الزائرة. وفي هذا السياق، تظل الحلقات الدراسية تمثل محفلا مفيدا لاستعراض التقدم المحرز وخاصة بسبب طابع الصراحة الذي تتسم به المناقشات التي تدور فيها. وقد توقعت خطة العمل هذا الدور الهام للحلقات الدراسية حينما طلبت إلى اللجنة تنظيمها خلال العقد الثاني. وهناك مسألة أخرى نلتمس معلومات بشأنها من المشاركين في الحلقات الدراسية وهي تتمثل في استعراض تأثير الحالة الاقتصادية والاجتماعية على التقدم الدستوري والسياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فهذه المسائل ذات أهمية بالغة للجنة ونحن نشجع إسهامات ممثلي الأقاليم، والدول الأعضاء والخبراء والمنظمات غير الحكومية ونرحب بها.

وستنظر اللجنة الخاصة باهتمام بالغ في الأفكار والمقترحات والتوصيات التي يقدمها المشاركون حيث ستساعد في صوغ توصيات اللجنة بشأن العمل مع التأكيد بوجه خاص على سنوات العقد الخمسة القادمة.

التذييل السادس

قرار بشأن الإعراب عن التقدير لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعبها

إن المشتركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي،

وقد اجتمعوا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ في كانوان، سانت فنسنت وجزر غرينادين، بغرض إجراء استعراض لمنتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار،

وقد استمعوا إلى البيان الهام الذي أدلى به الأونرابل مايكل براون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة والتبادل التجاري في سانت فنسنت وجزر غرينادين،

وقد أحاطوا علما بالبيانات الهامة التي أدلى بها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

يعربون عن عميق امتنانهم لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعبها لتزويد اللجنة الخاصة بالمرافق اللازمة لعقد حلقتها الدراسية، ولمساهمتهما الممتازة في نجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما للضيافة البالغة السخاء والكرم والاستقبال الحار والودي اللذين شملا بهما المشاركين طوال مقامهم في كانوان.